موجز تركيبي لجلسة الاستماع لممثلي نقابات التعليم العالي
الثلاثاء 17 شتنبر 2013

1- عناصر تشخيصية:

- غياب استراتيجية واضحة للتعليم العالي وراء أزمة الجامعة المغربية؛
- مشكل الشتات الذي يعرفه التكوين ما بعد الباكالوريا؛
- عدم مواكبة تطور عدد الطلبة بدراسة استراتيجية؛
- عدم قدرة الجامعة والتعليم العالي على مواكبة التطور السريع للمجتمع؛
- انعكاس مشكل تغيير لغة التدريس في التعليم العالي على مستوى الطلبة: التلميذ يتكون بلغة ويصبح طالبا يدرس بلغة أخرى؛
- غياب سياسة وطنية وجهوية للبحث العلمي على مستوى الجامعات؛
- إشكالية العدالة المجالية في التعليم العالي ومعضلة الكليات متعددة التخصصات؛
- إشكالية التدبير التربوي والعلمي والمالي: عدم التنسيق بين مشاريع الرئاسة لتطوير الجامعة ومشاريع العمادة والإدارة؛
- ضعف تمويل الدولة للبحث العلمي؛
- ضعف مشاركة الجامعة المغربية في البحث العلمي العالمي؛
- شتات مهم جدا بالنسبة لفئات من الأساتذة.

2- اقتراحات أساسية:

- انفتاح الجامعة على محيطها:
  - ✓ انفتاحها على جميع حاملي الباكالوريا، قديمة كانت أم حديثة؛
  - ✓ انفتاح مؤسسات التعليم العالي على جميع مؤسسات الانتاج المكونة للمجتمع حتى تسير الجامعة بنفس سرعة المجتمع؛
  - ✓ تسهيل المرور بين المؤسسات والمقاولات؛
  - ✓ الانفتاح على مختلف التطورات في المجالات العلمية والتكنولوجية بغاية التطور الاقتصادي والاجتماعي والتنموي، مع ضرورة دراسة حاجات المجتمع لكن دون تسرع في بلورة المضامين.
- ضرورة وجود فضاء جامعي بتخصصات مختلفة: ضرورة العمل على إدماج التخصصات في المختبرات (مختبرات متعددة التخصصات) على شاكلة ما تقوم به الجامعة الفرنسية اليوم؛
- ضرورة إعادة النظر في التوزيع الجغرافي لمؤسسات التعليم العالي: توزيع للخريطة المعرفية وفق الخريطة الترابية؛
- مسألة الشمولية: لا يمكن التحدث عن البيداغوجي، مثلا في معزل عن العلمي وعن الحكامة؛
- إعادة النظر في القانون 00-01 بإضافة بنود متعلقة بالبحث العلمي وإعفاء عائدات البحث العلمي من الضريبة، مثلا، والتنصيص على التحفيزات المادية والمعنوية؛
- الزيادة في الاعتمادات المخصصة لهذا القطاع لتصل إلى 1 في المائة من الناتج الداخلي الخام، وعلى المؤسسات الكبرى من قطاع عام وخاص أن تساهم في تمويل التعليم العالي، مع العمل بمبدأ المراقبة البعدية عوض القبلية؛

- إحداث مؤسسات خاصة بالبحث العلمي على المستوى الجهوي، مع تحفيز الأساتذة إلى الذهاب إلى هذه المستويات الجهوية؛
- إقرار مبدأ الانتخاب في كل مستويات المسؤولية : التدبير يجب أن يكون شموليا وليس جزئيا مع ربط المسؤولية بالمحاسبة؛
- وضع تقويم حقيقي لنظام LMD من الناحية النوعية وليس فقط على المستوى الكمي؛
- إعادة النظر في نظام تمويل المؤسسات الجامعية: عدم الاكتفاء بمؤشر عدد التكوينات المتوفرة؛
- تشجيع المتفوقين على ولوج الجامعات من أجل الرفع من إنتاجيتها.

موجز تركيبي لجلسة الاستماع لممثلي نقابات التعليم المدرسي
الثلاثاء 17 شتنبر 2013

أ. على مستوى التشخيص:

السياسات الإصلاحية للتربية والتكوين:

- إنجازات هامة لكنها تفتقد منطق الاستمرارية والإشراك والتعبئة؛
- اختلالات متفاقمة جراء التفعيل غير المحكم لمضامين الإصلاحات؛
- عدم أداء المنظومة لأدوارها في التنشئة والتأهيل.

الحكامة والموارد البشرية:

- تدبير ممركز وضعف التنسيق وغياب الشفافية؛
- خصاص في الأطر ونقص في التكوين الأساس والمستمر وغياب الحفز.

التنظيم البيداغوجي والتقويم:

- عدم ملاءمة البرامج والمناهج والكتب المدرسية لخصوصيات المجتمع ولحاجات المتعلم؛
- نظام الامتحانات وطرائق التقويم متجاوزة.

البنيات والتجهيزات:

- نقص حاد في المؤسسات التعليمية وضعف التجهيزات الأساسية.

المردودية والعلاقة مع المحيط:

- تحسن كمي ملحوظ على حساب الجانب النوعي؛
- استمرار تدني المردودية الداخلية والخارجية للمنظومة؛
- تراجع مراتب المغرب الدولية؛
- تفاقم نسب الهدر والتكرار المدرسيان؛
- اهتزاز الثقة في المدرسة؛
- ضعف الاستجابة لحاجيات المحيط الاقتصادي.

ب. على مستوى الاقتراحات:

السياسات الإصلاحية:

- مراجعة الميثاق الوطني للتربية والتكوين في ضوء مستجدات المنظومة؛
- إشراك حقيقي للفاعلين والتفعيل المحكم لمقتضيات الإصلاح.

الحكامة والموارد البشرية:

- تقوية وتفعيل صلاحيات بنيات الحكامة التربوية: الأكاديميات، النيابات، المؤسسات التعليمية؛
- تكثيف التنسيق بين كافة القطاعات محليا وجهويا؛
- تحسين جيد لأوضاع الأطر التربوية والإدارية مع حفزهم وإيلاء أهمية قصوى لتكوينهم الأساس والمستمر؛
- تدبير محكم ومعقلن للقطاع الخاص.

التنظيم البيداغوجي والتقويم:

- مراجعة شاملة للبرامج والمناهج والكتب المدرسية وملاءمتها لخصوصيات وحاجات المجتمع وثقافته ورهاناته الاقتصادية؛
- اعتماد الشفافية والمهنية في إعداد الكتب والمقررات الدراسية.

البنيات والتجهيزات:

- توسيع العرض التربوي مع ضمان التوزيع المتكافئ للبنيات والموارد المالية والبشرية.

المردودية والعلاقة مع المحيط:

- العمل على تحسين مؤشرات القطاع الكمية والنوعية؛
- ربط التعليم والتكوين بالانتظارات الفعلية للمجتمع ولحاجات الاقتصاد المنتج.

موجز تركيبي لجلسة الاستماع
لممثلي نقابة مفتشي التعليم
الثلاثاء 19 شتنبر 2013

أ. التشخيص:

الاختلالات البنيوية العامة:

- سيادة منطق القطيعة وهيمنة التراضي على مسارات الإصلاح؛
- ضعف تقدير الإصلاح لزمن إنجاز الإصلاح؛
- هيمنة المقاربات التقنوية على الإصلاح؛
- غياب منظور نسقي ومتكامل ومنسجم للإصلاح.

اختلالات منظومة التقويم:

- غياب ثقافة المحاسبة والمساءلة عبر التقويم؛
- غياب عُدة مغربية تقويمية مبنية على ثقافة الروائز؛
- عدم انسجام مُدخلات المنظومة ومُخرجاتها؛
- غياب التواصل والتنسيق المنتظمين بين بنيات المنظومة.

اختلالات التدبير المالي والمادي:

- غياب الحكامة المالية في المنظومة وضعف شديد في التنسيق بين هياكلها؛
- اختلالات في النصوص القانونية واختلاسات في التدبير والتسيير.

ب. الاقتراح:

- الإعمال الحقيقي للمقاربة التشاركية في كافة مراحل الإصلاح؛
- التأهيل الجيد للأطر التربوية مع ضمان أشكال الدعم والحفز؛
- ترسيخ منطق الاستمرارية وترصيد المكتسبات؛
- ضمان التفاعل الكامل بين الأنساق الاجتماعية والتربوية والثقافية والاقتصادية داخل المنظومة؛
- اعتماد المدرسة المُوجهة ببرامجها ومناهجها الوظيفية وآليات اشتغالها وأنشطتها، إلخ؛
- ربط التعليم بالحياة وتوفير الآليات التي تمكن التلميذ من بناء مشروعه المستقبلي؛
- الابتعاد عن المنظور الاقتصادوي مقابل وضع منظور متكامل للفرد المبني على العيش المشترك والبناء الذاتي للمعرفة، إلخ؛
- إعادة الاعتبار لمكانة المدرس في المجتمع وتمكين المفتش من سلطة تربوية مستقلة؛
- تحيين النصوص القانونية لتدبير وتسيير المؤسسات التعليمية؛
- المراقبة الجيدة للصفقات العمومية.

موجز تركيبي
لجلسة الاستماع لممثلي جمعيات أساتذة التعليم المدرسي
الثلاثاء 24 شتنبر 2013

أ. عناصر عامة للتشخيص:

الحكامة والتدبير التربوي:

- الافتقار إلى رؤية واضحة حول "المنتوج" الذي نريده من المدرسة المغربية؛
- فشل المنظومة في رفع التحديات المتعلقة ب: التنصير، التشيع، الغلو في الدين، الإرهاب، العرقية والعنصرية، العقائد الشاذة، ضعف العبادات، المسكرات والمخدرات، الخمول، الكذب، اللاجودة، الرشوة، تفكك الأسرة ...؛
- ضعف قدرة المنظومة على مسايرة مختلف التغيرات الحاصلة في المجتمع؛
- ضعف الشفافية والنزاهة؛
- إشكاليات الخريطة المدرسية وأثرها على مرور التلاميذ إلى المستويات الموالية دون تمكنهم من الكفايات الأساسية؛
- ضعف الانفتاح والتشاور والتكامل ومقاومة شديدة للتغيير بسبب عدم إشراك بعض الجهات في تحضير وتخطيط برامج الإصلاح؛
- ضعف انخراط/إشراك الفاعلين في طريقة تنزيل برامج الإصلاح، مع إغفال مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة والتعاقد؛
- اختلال عملية التوجيه.

تدريس العلوم:

- تراجع ملحوظ في واقع تدريس العلوم بسلكي الثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي؛
- الاكتظاظ وعدم العمل بالتفويج وما يسببه من صعوبات في الاستفادة من التجارب التطبيقية في مجال تدريس العلوم؛
- قلة معدات التجارب التطبيقية حيث يتم تحويل بعض المؤسسات الابتدائية إلى مؤسسات السلك الثانوي دون إعداد المختبرات اللازمة؛
- عدم وجود محضري المختبرات في العديد من المؤسسات وغياب التحفيز لهذه الوظيفة؛
- ضعف المعاملات المخصصة للمواد العلمية وتسببها في عدم إعطائها الأهمية الكافية من طرف المتعلمين.

المناهج والبرامج:

- ضعف التمكن من اللغة العربية واللغات الأجنبية؛
- عدم مراجعة المناهج بكيفية دورية والاعتماد على نسخها من مقررات فرنسية مع القيام بترجمة حرفية وضعف مواكبتها لتحولات ومتطلبات المجتمع.

التكوين الأساس والمستمر للأساتذة:

- ضعف القدوة في رجل التعليم نظرا للقصور الحاصل في التكوين والإبداع والتحفيز؛
- توظيف دون المستوى للوسائل الرقمية من قبل المدرسين بحجة غياب أو عدم كفاية التكوين في هذا المجال.

ب. عناصر الاقتراح:

الحكامة والتدبير التربوي:

- إعادة قراءة الميثاق من طرف هيئة قادرة على تحديد الأولويات والأهداف والجدولة الزمنية لبرامج الإصلاح؛
- القطع مع النقد الذاتي السلبي الذي يهدم روح المبادرة والمسؤولية عند العديد من الفاعلين النموذجيين؛
- ضرورة إيجاد آليات لمواكبة المتعلمين وتمكينهم من الكفايات الضرورية والنجاح الدراسي؛
- منح استقلالية مادية أوسع للمؤسسات التربوية؛
- إعادة النظر في نظام التوجيه وعدم إخضاعه لإكراهات الخريطة المدرسية؛
- تخصيص ميزانية للأنشطة الموازية.

تدريس العلوم:

- فتح مراكز لتكوين محضري المختبرات وتعزيز التكوين المستمر مع فتح آفاق للتكوين الذاتي؛
- تجهيز المؤسسات بالمعدات والتجهيزات اللازمة لتدريس العلوم.

المناهج والبرامج:

- القيام بتشخيص حول تدريس اللغات؛
- إعداد مرجعيات للجودة؛
- توحيد الفلسفة المؤطرة للمرجعيات واحترام المناهج للهوية الوطنية ومتطلبات المجتمع وما يعيشه من تحولات؛
- معالجة مختلف التحديات عبر حسن التعريف بالإسلام لمحاربة ظواهر مثل التنصير والتشيع، وضرورة التشبث بالهوية الوطنية.

التكوين الأساس والمستمر للأساتذة:

- توفير التكوين المستمر لفائدة المدرسين والحرص على إرساء قوانين الجزاء والجزر ونظام منصف للتحفيز.

موجز تركيبي لجلسة الاستماع
لجمعيات مفتشي التعليم وأطر التوجيه والتخطيط التربوي
الثلاثاء 24 شتنبر 2013

أ. عناصر تشخيصية:

السياسة التعليمية واستراتيجيات الإصلاح

- قرار إغلاق مركز التخطيط والتوجيه التربوي يؤدي إلى المزيد من تأزم الوضع القائم.

المدرسة المغربية والعلاقة بالمحيط

- رهان الملاءمة للاستجابة للطلب المجتمعي والحاجيات الاقتصادية؛
- رهان المواطنة عبر التشبع بقيمها وبمبادئ حقوق الإنسان؛
- رهان الجودة للارتقاء بالتعلمات وتنمية المهارات؛
- رهان الهوية بتعزيز ارتباط الناشئة بالتنوع الثقافي وبالتفاعل الإيجابي مع الآخر؛
- مراجعة نظام هيئة التدريس والتأهيل الفعلي للمؤسسات التعليمية.

التحصيل الدراسي والمردودية

- صعوبة تجاوز الهدر والتكرار وتدني التعلمات؛
- تحصيل دراسي ضعيف يعيق إمكانات التوجيه الملائم.

المناهج والبرامج والتقويم

- تشتت المعارف والمضامين يعيق استيعاب المستجدات التربوية والبيداغوجية.

الحكامة والتدبير

- ضعف التعبئة الاجتماعية للأسر، والفاعلين داخل المدرسة، والشركاء؛
- ضعف حكامة التدبير الإداري والمالي للبرنامج الاستعجالي؛
- غياب استراتيجية محكمة للتوجيه؛
- عدم توسيع الاستشارة والإشراك في تخطيط البرنامج الاستعجالي ومتابعته وتقويمه؛
- مواصلة التدبير مركزيا وجهويا على حساب إشراك المحلي؛
- غموض أدوار المفتش في التوجيه؛
- غياب منسق مركزي في التوجيه التربوي؛
- غياب الخريطة الاستشرافية للتخطيط؛
- اختلالات في التدبير وارتجالية في اتخاذ القرارات: غياب التجاوب مع الوزارة الوصية والأكاديمية الجهوية والنيابة الإقليمية بغرض مواصلة إنجاح تجربة المدارس الجماعاتية؛
- إطلاق الباكالوريا الدولية بثانوية مولاي يوسف بدون توفير البرامج والمقررات وطرائق التدريس..؛
- غياب تام لبنيات تحتية تيسر تنقل الأطر التربوية والإدارية لمزاولة مهامهم في ظروف مناسبة، بالمناطق الجبلية النائية، من قبيل: الطرق، الماء، الصحة؛
- وضعيات متعددة في مجال مفتشي التوجيه؛
- غياب مرجعيات مؤطرة للتوجيه والاستشارة؛
- غياب استراتيجية وطنية للتكوين؛
- مزاولة مهام خارجية من طرف مفتش التوجيه.

ب. عناصر استشرافية:

الاختلالات البنيوية العامة

- مراجعة شاملة لنظام هيئة ومهنة مفتش التوجيه والتخطيط، لتأهيلها وحفزها وإشراكها في بلورة مشاريع الإصلاح.

المدرسة المغربية والعلاقة بالمحيط

- تجاوز العمل بالثنائيات التالية في عمل المدرس:
  - ✓ ناقل للمعرفة ومنشط للتمتعلمين؛
  - ✓ صاحب سلطة والتعلم التعاوني؛
  - ✓ اتخاذ القرار والمشاركة في صنعها؛
  - ✓ منفذ للمنهاج ومبدع لمفرداته؛
- محاربة ظاهرة الاكتظاظ والعزوف وضعف تقادم الموارد الديداكتكية؛
- استرجاع هيبة المؤسسة من طرف الأطر الإدارية والتربوية العاملة في القطاع.

الحكامة والتدبير

- مأسسة العلاقة بين مختلف مكونات منظومة التفتيش التربوي، وترصيد مكتسباتها واستثمارها؛
- وضع نظام معلوماتي لتدبير مهنة وهيئة التفتيش؛
- تفعيل الوثيقة الإطار للتفتيش وتنظيمه؛
- إعادة الاعتبار للخريطة المدرسية وملاءمة أدوارها مع الموارد البشرية؛
- استثمار نموذج تجربة ناجحة للمدارس الجماعاتية بمولاي بوعزة بإقليم خنيفرة في غياب مشاركة الوزارة الوصية في إنجاح التجربة، مقابل إنجاز شراكة مع وزارة التنمية الاجتماعية، والتعاون الوطني، ووكالة التنمية الاجتماعية، والمحسنين، والأطر التربوية، والساكنة المحلية.

على مستوى التخطيط:

- صياغة المكتسبات وتطويرها؛
- تقوية المقاربة التشاركية وتحيين النصوص القانونية؛
- تفعيل مناطق التفتيش وفق ما يخدم عملية التخطيط؛
- برمجة دورات تكوينية في المقاربات الجديدة للتدبير والخبرة والحكامة؛
- دعوة الوزارة لتقوية المقاربة التشاركية؛
- إعداد تصور لمكانة ومهام التفتيش؛
- وضع نظام للتكوين المستمر اعتمادا على دراسة الحاجات.

المناهج والبرامج والتقويم

- ضمان جودة التكوين الأساس والمستمر؛
- مراجعة المناهج والبرامج ومحاربة الهدر والتكرار؛
- الحسم في لغات التدريس وتدريس اللغات وتعزيز التحكم فيها؛
- غياب تقويم البيداغوجيات المعمول بها في التدريس.

السياسة التعليمية واستراتيجيات الإصلاح

- تحيين الميثاق الوطني للتربية والتكوين واستدراك تعثرات البرنامج الاستعجالي بملاءمتها مع مستجدات الدستور الجديد والخطاب الملكي الأخير؛
- تكريس المقاربة التشاركية والاجتهاد الجماعي؛
- فتح حوار وطني حقيقي حول الميثاق، استنادا إلى التشخيصات الرصينة والحلول الناجعة؛
- تعزيز مكانة المركز الوطني للتوجيه والتخطيط التربوي كمؤسسة للتعليم العالي؛
- استثمار أشغال مناظرة 2005 حول التوجيه والتخطيط التربوي.

موجز تركيبي
لجلسة الاستماع لنقابة التكوين المهني
17 شتنبر 2013

عناصر تشخيصية

1. موقع المدرسة المغربية
2. دور الأسر وجمعيات أمهات وآباء وأولياء التلاميذ
3. المناهج والتحصيل الدراسي والتكويني

- ضعف التكوين الأولي؛
- ضعف التكوين الأساسي؛
- ضعف التحكم في اللغات؛
- ضعف نسب النجاح وارتفاع نسب الهدر والفشل بالتعليم الجامعي؛
- ضعف التحكم في اللغة عند الموجزين وبالخصوص المنحدرين من مستويات اجتماعية بسيطة يسبب لهم الرسوب في مباريات الولوج إلى سلك الماستر ويمنعهم من الاستمرار بالدراسات العليا؛
- الاختلاف في لغات التدريس وما يخلقه من مشاكل عند المرور إلى المستويات الجامعية أو التكوين المهني؛
- تجاوز عدد المتكونين لما هو متفق عليه في المعايير الدولية (يبلغ عدد المتكونين 30 طالبا بالشعبة، عوض 15 طالبا)؛
- ضعف نظام التوجيه وعدم وجود جسور للمرور من أسلاك التعليم إلى أسلاك التكوين المهني وفي الاتجاه المعاكس.

4. الحكامة والتدبير المالي والمادي

- اتخاذ الأقدمية والتراتبية الإدارية كمعايير لإعطاء مسؤولية تدبير المؤسسات التعليمية عوض الكفاءات اللازمة للتسيير والتدبير؛
- المشاكل المتعلقة بوظيفة أستاذ التعليم العالي: قصر الحصص الزمنية المخصصة للتدريس، غياب التأطير والبحث المطالب به؛
- عدم وجود رؤية شمولية ومتكاملة تضم جميع مكونات منظومة التربية والتكوين وشركائها بالوسط الاقتصادي؛
- ضعف التخطيط الاستراتيجي حيث يتم إنشاء بعض المؤسسات بدون تخطيط مسبق يراعي حاجيات مختلف المناطق؛
- قطاع يعاني من تعدد الفاعلين؛
- عدم قدرة القطاع على التحكم في العرض التكويني أو توجيهه؛
- عدم اهتمام المقاولات بالتكوين بالتناوب وعدم التزامها بتقديم التأطير اللازم للمتدربين وبأداء الرواتب الخاصة بالمتدربين في غالب الأحيان؛
- تمييز سلبي ممارس في حق المتدربين بالتكوين المهني: بخلاف تلاميذ التعليم المدرسي وطلبة التعليم العالي، لا يسمح حاليا للمتدرب بالتكوين المهني من الحصول على المنح الدراسية، بل بالعكس، يتوجب عليهم في بعض الأحيان أداء رسوم تسجيل مرتفعة.

5. الإصلاح التربوي

6. الاختلالات البنيوية الكبرى

- ضعف تمويل قطاع التكوين المهني من قبل الدولة (ما يقرب 4% من ميزانية التربية الوطنية)؛ وتأثيره سلبا على جودة العرض التكويني؛
- تكوين بيداغوجي غير كاف لتأهيل المكونين حيث لا يتعدى مدة شهر واحد؛
- تهرب بعض الشركات والمؤسسات المشغلة من إخضاع الأجراء إلى تكوين مستمر لتمكينهم من تحيين معارفهم بشكل مستمر (خصوصا وأن الأجير يدفع جزءا من الضرائب لكي يستفيد من هذا التكوين).

عناصر استشرافية بخصوص:

1. موقع المدرسة المغربية
2. دور الأسر وجمعيات أمهات وآباء واولياء التلاميذ
3. المناهج والتحصيل الدراسي والتكويني

- بناء نظام للدعم التربوي في إطار منظور مستقبلي مع توفير جميع الشروط خصوصا بالنسبة للأوساط الفقيرة والعالم القروي؛
- القيام بالدراسات اللازمة لإعادة ضبط المعايير المتعلقة بتأطير المتدربين داخل الفصل والعدد المسموح به؛
- تفعيل التوصيات الواردة في الميثاق بخصوص نظام التوجيه ووضع الوكالة المتخصصة بذلك لتوجيه التلاميذ والطلبة حسب مؤهلاتهم.

4. الحكامة والتدبير المالي والمادي

- وضع نظام خاص بتكوين المسيرين للمدارس العمومية؛
- ضرورة إعادة تأطير وظيفة أستاذ التعليم العالي ووضع نظام للتحفيز والمحاسبة في نفس الوقت؛
- وضع إطار قانوني جديد يمكن رئيس الجامعة من التحكم في الموارد البشرية التابعة له؛
- تعزيز التنسيق مع التعليم المدرسي لتمكين قطاع التكوين المهني من معرفة وتهيئ منشئات التكوين اللازمة لاستيعاب نسبة التلاميذ التي سيتم توجيهها نحو التكوين المهني؛
- ضرورة وضع مراصد فعالة للكفاءات والتشغيل تمكن القطاع من توفره على رؤية واضحة بخصوص التشغيل والكفاءات المطلوبة ومختلف حاجيات المجتمع؛
- اعتماد نهج إقليمي وقطاعي في التخطيط الاستراتيجي مع تحديد بعض محاور التنمية؛
- يقترح أن يسير التكوين المهني باعتباره "وظيفة /مهنة" بواسطة مؤسسة مهنية ترأس مجلسا إداريا يتكون من جميع مكوني الفاعلين المعنيين؛
- اعتبار التكوين المهني بمثابة شعبة من شعب التكوين بأسلاك التعليم المدرسي أو العالي دون اعتباره وسيلة لإنقاذ من تم انقطاعهم عن الدراسة؛
- ضرورة نهج الحكامة اللامركزية من خلال تمكين مؤسسات التكوين المهني من استقلاليتها وذلك للوصول إلى تفاعل أكبر مع الجهات؛
- وضع قانون خاص بالتكوين المستمر يمكن من المصادقة على الكفايات المكتسبة من خلال التجربة المهنية ومن ترسيخ الحق في التكوين المستمر، وتدبير أمثل للموارد المالية ووضع وكالة مستقلة خاصة بتدبير التكوين المستمر.

5. الإصلاح التربوي

- تعميم التعليم الأولي بجودة عالية مع تفعيل مبدأ تكافؤ الفرص؛
- تفعيل إلزامية التعليم إلى غاية 15 بتمكين المتعلم من التحكم في جميع الكفايات؛
- تطوير الأنشطة الموازية عبر خلق الفضاءات اللازمة؛

- إرساء ثانويات أو مؤسسات التميز مع مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص وإعطاء الأولوية للطلبة المنحدرين من أسر متواضعة، إضافة إلى تمكين المؤسسات المدرسية الأخرى من التوجه نحو التميز؛
- خلق إجازة مهنية وماجستير مهني للوصول إلى نظام يسهل المرور بين مختلف أسلاك التعليم والتكوين؛
- تكوين المكونين بيداغوجيا لمدة سنة على الأقل وتحقيق الاستقرار في المقاربات البيداغوجية وبناء نموذج ملائم للسياق الوطني؛
- إعادة النظر في كيفية تدريس اللغات واعتماد لغة موحدة بجميع أسلاك التعليم والتكوين.

6. الاختلالات البنيوية الكبرى

- النظر في مسألة إدماج الفئة العمرية المنقطعة عن الدراسة والتي تبلغ أقل من 15 سنة بالتعاون مع وزارة التربية الوطنية، وذلك عبر وضع برامج خاصة بها إلى حين التحاقها بالتكوين المهني.

موجز تركيبي
لجلسة الاستماع لممثلي جمعيات أساتذة التعليم المدرسي
الثلاثاء 24 شتنبر 2013

أ. عناصر عامة للتشخيص:

الحكامة والتدبير التربوي:

- الافتقار إلى رؤية واضحة حول "المنتوج" الذي نريده من المدرسة المغربية؛
- فشل المنظومة في رفع التحديات المتعلقة ب: التنصير، التشيع، الغلو في الدين، الإرهاب، العرقية والعنصرية، العقائد الشاذة، ضعف العبادات، المسكرات والمخدرات، الخمول، الكذب، اللاجودة، الرشوة، تفكك الأسرة ...؛
- ضعف قدرة المنظومة على مسايرة مختلف التغيرات الحاصلة في المجتمع؛
- ضعف الشفافية والنزاهة؛
- إشكاليات الخريطة المدرسية وأثرها على مرور التلاميذ إلى المستويات الموالية دون تمكنهم من الكفايات الأساسية؛
- ضعف الانفتاح والتشاور والتكامل ومقاومة شديدة للتغيير بسبب عدم إشراك بعض الجهات في تحضير وتخطيط برامج الإصلاح؛
- ضعف انخراط/إشراك الفاعلين في طريقة تنزيل برامج الإصلاح، مع إغفال مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة والتعاقد؛
- اختلال عملية التوجيه.

تدريس العلوم:

- تراجع ملحوظ في واقع تدريس العلوم بسلكي الثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي؛
- الاكتظاظ وعدم العمل بالتفويج وما يسببه من صعوبات في الاستفادة من التجارب التطبيقية في مجال تدريس العلوم؛
- قلة معدات التجارب التطبيقية حيث يتم تحويل بعض المؤسسات الابتدائية إلى مؤسسات السلك الثانوي دون إعداد المختبرات اللازمة؛
- عدم وجود محضري المختبرات في العديد من المؤسسات وغياب التحفيز لهذه الوظيفة؛
- ضعف المعاملات المخصصة للمواد العلمية وتسببها في عدم إعطائها الأهمية الكافية من طرف المتعلمين.

المناهج والبرامج:

- ضعف التمكن من اللغة العربية واللغات الأجنبية؛
- عدم مراجعة المناهج بكيفية دورية والاعتماد على نسخها من مقررات فرنسية مع القيام بترجمة حرفية وضعف مواكبتها لتحولات ومتطلبات المجتمع.

التكوين الأساس والمستمر للأساتذة:

- ضعف القدوة في رجل التعليم نظرا للقصور الحاصل في التكوين والإبداع والتحفيز؛
- توظيف دون المستوى للوسائل الرقمية من قبل المدرسين بحجة غياب أو عدم كفاية التكوين في هذا المجال.

ب. عناصر الاقتراح:

الحكامة والتدبير التربوي:

- إعادة قراءة الميثاق من طرف هيئة قادرة على تحديد الأولويات والأهداف والجدولة الزمنية لبرامج الإصلاح؛
- القطع مع النقد الذاتي السلبي الذي يهدم روح المبادرة والمسؤولية عند العديد من الفاعلين النموذجيين؛
- ضرورة إيجاد آليات لمواكبة المتعلمين وتمكينهم من الكفايات الضرورية والنجاح الدراسي؛
- منح استقلالية مادية أوسع للمؤسسات التربوية؛
- إعادة النظر في نظام التوجيه وعدم إخضاعه لإكراهات الخريطة المدرسية؛
- تخصيص ميزانية للأنشطة الموازية.

تدريس العلوم:

- فتح مراكز لتكوين محضري المختبرات وتعزيز التكوين المستمر مع فتح آفاق للتكوين الذاتي؛
- تجهيز المؤسسات بالمعدات والتجهيزات اللازمة لتدريس العلوم.

المناهج والبرامج:

- القيام بتشخيص حول تدريس اللغات؛
- إعداد مرجعيات للجودة؛
- توحيد الفلسفة المؤطرة للمرجعيات واحترام المناهج للهوية الوطنية ومتطلبات المجتمع وما يعيشه من تحولات؛
- معالجة مختلف التحديات عبر حسن التعريف بالإسلام لمحاربة ظواهر مثل التنصير والتشيع، وضرورة التشبث بالهوية الوطنية.

التكوين الأساس والمستمر للأساتذة:

- توفير التكوين المستمر لفائدة المدرسين والحرص على إرساء قوانين الجزاء والجزر ونظام منصف للتحفيز.

موجز تركيبي لجلسة الاستماع الخاصة بتكوين الأطر
الأربعاء 23 أكتوبر 2013

أ ـ على مستوى التشخيص:

- عدم وضوح هيكلة المنظومة وتكاملها، مع غياب الاستمرارية في تحمل المسؤولية السياسية فيها؛
- ضعف العلاقة بين المجتمع والمدرسة والجامعة والمحيط السوسيو اقتصادي؛
- ضعف تكوين المدرس؛ مع الافتقار إلى نظرة واضحة في هذا المجال والى إطار مرجعي خاص بهذا التكوين؛
- ضيق أفق التكوين العالي للمكونين مما ينعكس على الموارد من الأساتذة المتخصصين (الديداكتيك وعلوم التربية...)؛
- ضعف تأهيل الأطر الإدارية للمؤسسات؛
- خصاص في الأساتذة المتخصصين في العلوم القانونية والمهن الجديدة للمغرب؛
- البحث التربوي يكاد يكون منعدما بسبب غياب الظروف المناسبة لمزاولته، رغم بعض المحاولات لبعض الأساتذة؛
- عدم الاستفادة من الأطر التي تلقت التكوينات في الخارج والتي بقيت منحصرة في المكاتب الإدارية؛
- سوء أثر لجوء التعليم الخصوصي إلى خدمات مدرسي التعليم العمومي على أدائهم في مؤسسات التعليم العمومي.

ب ـ على مستوى الاقتراحات:

- ضرورة تحديد مواصفات المتعلم بدءا من التعليم الأولي إلى التعليم الجامعي؛
- ضرورة إعادة النظر في الدور الجديد للمدارس العليا للأساتذة وسلك التبريز؛
- العناية بالأستاذ لأنه عنصر أساسي في المنظومة، مع إعادة النظر في وظيفته ورد الاعتبار لعمله، ولدوره ألتأهيلي؛
- التركيز على الدور التربوي للمدرس ومراجعة الإطار القانوني لتحديد الحقوق والواجبات؛
- ضرورة وضع إطار قانوني ينظم التكوين المستمر للأساتذة؛
- وضع هيكلة تنظيمية خاصة بالأطر الإدارية للمؤسسات؛
- تشجيع الطلبة على الانخراط في السلك الثالث والدكتوراه وتوفير خلف على مستوى المدرسين؛
- وضع إطار تنظيمي لحفز المهنيين على التدريس في مؤسسات تكوين الأطر وكذا المتدخلين الأجانب؛
- إحداث مرصد للمهن والكفاءات من أجل تحسين ملاءمة التكوين للحاجات؛
- تقنين الجانب الضريبي والتنظيمي المتعلق بتدبير التكوين المستمر وداخل مؤسسات تكوين الأطر؛
- تشجيع حركية الطلبة بين المؤسسات الوطنية والأجنبية.

موجز تركيبي
لجلسة الاستماع الخاصة بالتعليم العالي
22 أكتوبر 2013

أ. على مستوى التشخيص:

اختلالات بنيوية عامة:

- ضعف شديد في التحكم اللغوي في مختلف المستويات الجامعية؛
- تهميش استثمار العلوم الإنسانية في تطوير حاجات المجتمع.

اختلالات في التقويم:

- انعدام التقويم من طرف النظراء؛
- انعدام التقويم المبني على الحفز وليس من أجل التفتيش.

اختلالات في الحكامة:

- تفعيل متذبذب وغير متكامل لمكونات الميثاق، إلى جانب إصلاحات مجزأة وظرفية وغير متملكة من قبل الفاعلين؛
- غياب خريطة للتخصصات الجامعية ولنوعية الخصاص في الأطر التربوية والإدارية وكذا تخصصات المستقبل؛
- القانون 01.00 وما يليه من قضايا والتزامات هو توافق فئوي لم يأخذ بعين الاعتبار تحولات الجامعة ومحيطها والتفاعلات التي تتم بينهما؛
- غياب المراقبة وعدم وضوح مهام رؤساء مجالس الجامعات والكليات والشعب؛
- فشل التمويل الذاتي للجامعة وهيمنة التمويل الخاص بالتسيير اليومي للجامعة من طرف الدولة؛
- غياب قضايا البحث في أعمال المركز الوطني للبحث العلمي والتقني؛
- تعدد القطاعات والهيئات المتدخلة في الميدان، وغياب التنسيق في ما بينها، وما له من أثر سلبي على اتخاذ القرار.

اختلالات في البيداغوجيا الجامعية:

- تدريس تقليدي ومسالك تفتقر للمرونة والتعاون وللتكوين المبني على النقد والابتكار والتجديد والتقويم.

ب. على مستوى الاقتراحات:

البنية العامة:

- الحاجة لجامعة تقلص التفاوتات الاجتماعية، منفتحة على التكنولوجيا، تواكب تسارع المعرفة، وتسهم في تنشئة المواطن، وتكون مبنية على قيم التعايش المشترك.

الحكامة:

- تطبيق إصلاح متكامل يتوفر على المقتضيات والتشريعات والقوانين والتدابير والإجراءات، إلخ؛

- تحسيس منتظم وفعال للفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين لدعم البحث العلمي ماديا ومعنويا؛
- إحداث مؤسسات جامعية ذات جودة عالية بدل مواصلة إنشاء كليات متعددة الاختصاص قلما تستجيب للمعايير المطلوبة؛
- الحرص على ضمان الإنصاف في توفير الخدمات الأساسية بين التعليم العمومي والتعليم الخصوصي.

التقويم:

- تعزيز التقويم الداخلي للجامعة بهدف إعطائها دفعة داخلية لتغييرها؛
- وضع سلم تراتبي لتصنيف الجامعات في المغرب، وفق معايير علمية لحفز المؤسسات والأطر على تحقيق أفضل النتائج.

البيداغوجيا الجامعية:

- مراجعة مناهج التدريس مع التركيز على الجانب المنهجي في التكوين والتأطير؛
- إعطاء المزيد من الأهمية للبحوث الميدانية وتنمية الممارسة الجماعية للبحث.

الموارد البشرية:

- مراجعة شاملة لوضع الأستاذ الباحث؛
- توفير دورات تكوينية للأساتذة الجدد وللطلبة الجدد تؤهلهم لاندماج أحسن في الحياة الجامعية.

التمويل:

- الحاجة إلى معرفة الأسر القادرة على المساهمة في تمويل دراسات أبنائها.
- فتح نقاش عمومي حول تمويل الدولة للتعليم العالي؛
- تنويع التكوينات وأنماط التمويل في الجامعات.

موجز تركيبي لجلسة الاستماع لطلبة التعليم العالي
الاثنين 14 أكتوبر2013

عناصر التشخيص

- لغة التدريس وتدريس اللغات، مشكل التلميذ الذي يصبح مشكل الطالب؛
- ضعف تمثيلية الطلبة في مجالس الكليات؛
- ارتفاع أعداد الطلبة مع النقص في أعداد الأساتذة؛
- ضعف البنيات التحتية الجامعية؛
- صعوبة حصول الطلبة على التداريب المهنية؛
- صعوبة إنجاح مشاريع الطلبة بفعل العراقيل الكثيرة؛
- غلبة المجادلات الإيديولوجية على حساب الثقافة والبحث؛
- غياب التأمين بالنسبة للطلبة ولاسيما في المجالات العلمية؛
- غياب المساعدات المالية من أجل دعم تنقل الطلبة وسفرهم إلى الخارج لاكتساب الخبرة؛
- ضعف التواصل بين الأساتذة والطلبة؛
- غياب فضاءات الترفيه للطلبة؛
- نقص في السكن الجامعي وضعف الدعم الاجتماعي للطلبة؛
- إشكالية الفساد على عدة مستويات داخل الجامعة؛
- إشكالية التحرش الجنسي بالطالبات.

عناصر الاقتراح:

- دعم الشعب ذات الفرص الحقيقية للتشغيل؛
- الانفتاح على المؤسسات الصناعية والمقاولات، وعلى المؤسسات الجامعية الأجنبية، وعقد شراكات مع المقاولات ومع الجامعات وطنيا ودوليا؛
- تخصيص ميزانية أكبر للبحث العلمي؛
- سن الإصلاح في شكل قوانين قابلة للتطبيق والتتبع والتقويم؛
- توفير وسائل النقل للطلبة بثمن مناسب؛
- توفير السكن والبنيات التحتية الضرورية والتغطية الصحية...؛
- التساوي في التمثيليات داخل مجالس المؤسسات الجامعية.

موجز تركيبي
لجلسة الاستماع لتلاميذ التعليم المدرسي
الاثنين 14 أكتوبر2013

أ- عناصر التشخيص:

- مشاكل عدم التمكن من اللغة الفرنسية والتأخر في تعلم اللغة الانجليزية؛
- لغة أمازيغية غير معممة وغير منظمة وتشتت بسبب المرور إلى تلقين ثلاث لهجات بالمستوى السادس؛
- لغة عربية غير سليمة بالمطابع؛
- تعامل الأساتذة بشيء من التمييز السلبي مع تلاميذ شعبة الآداب وضعف تقدير شعبة التعليم الأصيل وعدم كفاية المدة المخصصة لدراسة مواد التخصص بشعبة الفنون التطبيقية؛
- خصاص في الأساتذة حيث لا يمكن تغييرهم عند وجود بعض المشاكل؛
- ضعف المقاربة البيداغوجية عند الأساتذة وطرق تعامل غير مقنعة للتلاميذ؛
- طول المقرر وتعدد نسخ الكتب المدرسية المرتبطة بها؛
- ضعف في التوجيه؛
- وجود حاجز بين الإدارة والتلاميذ؛
- الانقطاع بسبب البعد عن المدرسة (4 إلى 7 كلم)؛
- غياب التجهيزات للقيام بالتجارب بالمواد العلمية؛
- تدني معدل المرور من مستوى إلى آخر، حيث يصبح الهدف هو النجاح دون الطموح إلى الحصول على مستوى دراسي جيد؛
- وجود المخدرات وتفشي العنف ومظاهر الانحراف بمحيط المؤسسات التعليمية؛
- غياب التواصل بين الأسرة والمدرسة؛
- تأرجح المواد العلمية بين اللغة العربية والفرنسية؛
- غياب تأطير المواهب؛
- استفحال ظاهرة الدروس الخصوصية؛
- التجاء بعض الأساتذة للعنف الجسدي كعقوبة للتلاميذ غير المنضبطين.

ب- عناصر الاقتراح:

- ضرورة ملئ وقت فراغ التلاميذ بأنشطة موازية لحمايتهم من الانحراف؛
- استغلال اوقات الفراغ لتقديم أنشطة الدعم في تدريس اللغة الفرنسية؛
- دعم دور الأستاذ الكفيل في تأطير وتقديم النصائح اللازمة للتلاميذ؛
- وضع مكتب الإنصات رهن إشارة التلاميذ لحل مشاكلهم وإرشادهم وتوجيههم؛
- إشراك التلاميذ في بناء مواضيع البرامج والمناهج؛
- تعميم تجربة نادي المهن المكون من مجموعة من المهنيين لتوجيه التلاميذ؛
- إعادة النظر في طرق التدريس مع إدخال التكنولوجيات الحديثة؛
- ضرورة توفير وسائل النقل والداخليات للحد من الهدر المدرسي؛
- تعامل المؤسسات التعليمية بصرامة مع الغياب للحد من هذه الظاهرة؛
- إدخال مواد جديدة لتعلم بعض المهن وتدريس بعض الحرف وإدخالها في البرامج.